



مجلة جامعة الزيتونة الدولية - مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية

<https://journal.ziu-university.net>

30/03/2024

172-156 : ص.ص العدد العشرون ISSN: 2958-8537 Issue: N20

Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

علم المقاصد الشرعية بين الماضي والحاضر

The science of legitimacy purposes between the past and the present

الباحث : العباس ولد محمد

Researcher: Abass Mohamed

معهد العلوم الاجتماعية بجامعة ساكارييا

(Sakarya Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü)

جامعة ساكارييا - تركيا

abass.ndioubnane@ogr.sakarya.edu.tr



المخلص

كانت هذه الدراسة حول علم المقاصد الشرعية الذي هو علم قديم وحديث في نفس الوقت كما يدل على ذلك عنوان المقال والذي بينا فيه أن علم المقاصد الشرعية علم بدت ملامحه الأولى في زمن الصحابة والتابعين ثم بعد ذلك في عصر العلماء المتقدمين كالأئمة الأربعة ومن بعدهم بدءا بالإمام الجويني وتلميذه الغزالي إلا أن هذا العلم ليظهر ظهورا واضحا إلا بعد القرن الرابع الهجري وذلك مع جماعة من العلماء كالإمام فخر الدين الرازي والإمام الأمدي والإمام عز الدين بن عبد السلام رحمهم الله جميعا وبيننا فيه كذلك أهمية المقاصد ودورها البارز في استنباط الأحكام الشرعية وأن بعض العلماء أفردها بالتصنيف كالإمام الشاطبي رحمه الله الذي هو جذيل هذا الفن المحكم ثم بينا أنه بعد الإمام الشاطبي لم يقع هناك اهتمام واسع بهذا العلم حتى كادت تطمس آثاره حتى جاء الإمام محمد طاهر بن عاشور وغيره من العلماء الذي صنفوا فيه بشكل مستقل وذلك بناء على أنه علم منفرد عن علم أصول الفقه إلا أن هناك من يرى أنه جزء من علم أصول الفقه لا ينفصل عنه بحيث أنه يبني على أصول الفقه مع أن أصول الفقه لا تبني عليه هو وذلك أن علم أصول الفقه أعمق وأعم من علم المقاصد الشرعية .

الكلمات المفتاحية: المقاصد، الشرعية، الماضي، الحاضر .

Title: The science of legitimacy purposes between the past and the present

Abstract

: This study was about the science of legitimate purposes which is considered simultaneously as an old and modern science as the title of the article indicates that, and in which we have clarified that science of legitimate purposes is a science initiated in the era of the companions and affiliates then after that in the era of advanced scholars like the four imams then afterwards, it started with imam El JEWSY and his student El JAZALI. However, this science did not show any of its real signs unless after the fourth century AH and that with a group of scholars like Imam RAZI, imam EL EDEMI, imam IZDIN BENABDELSALAM May God have mercy on them all. We have as well clarified the importance of the purposes and its fundamental role in extrapolating the Sharia rulings and some scholars singled it out by classification like Imam JATIBY (May god have mercy on him)who is the root of this touched art also, we have clarified that with imam JATIBY there was no widespread interest in this science until its effects were almost obliterated until

coming of imam MOHAMED TAHER BEN ACHOURA and others of scholars those who were classified in art independently, based on the fact that it is a separate science from the science of jurisprudence. However, there are those who believe that it is part of the science of the principles of jurisprudence and is indivisible from it, as it builds on the principles of jurisprudence. Although the principles of jurisprudence are not based on it, and that is because the foundations of jurisprudence are deeper and more general than the knowledge of legal purposes.

Keywords: Purposes legitimacy, past and present

المقدمة : الحمد رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحابه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين . أما بعد : فإن الشريعة الإسلامية شريعة سمحة تهدف إلى صلاح العبد وإسعاده في الدنيا والآخرة فهي أفضل الشرائع السماوية على الإطلاق وهي خاتمة الشرائع إذ أن صاحبها وهو نبينا محمد ابن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه خاتم الأنبياء انطلقا من قول الله عزوجل (ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين)¹ وهذه الشريعة لما كانت تهدف إلى صلاح العبد وفوزه في الدنيا والآخرة شرعت لذلك الفوز ولتلك السعادة مقاصد وغايات نبيلة كلما سعى العبد في تحقيقها وبذل قصارى الجهد فيها كان ذلك سببا في نجاحه في الدنيا والآخرة استنادا لقوله تعالى (ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا) قال الإمام القرطبي : " أي مقبولا غير مردود وقيل مضاعفا أي تضاعف لهم الحسنات إلى عشر "2 فالقاصد علم من أشرف العلوم وأعظمها إذ بمعرفته تعرف مقصد الشارع من العبادات التي فرضها وأوجبها عليك وتعرف كذلك مقصده من تحريم المحرمات التي حرّمها عليك كل ذلك تعرفه من خلال تعلمك لهذا العلم النبيل ألا وهو علم المقاصد الشرعية لذلك اخترنا أن نتحدث عنه في هذه المقالة بإذن الله تعالى وتوفيقه .

(1) سور الأحزاب الآية 40

(2) أبو عبد الله القرطبي الجامع لأحكام القرآن دار الكتب المصرية - القاهرة ط2 1384 هـ ج 10 ص 235

أهمية البحث :

تعد مقاصد الشريعة الاسلامية من العلوم المهمة بالنسبة للمتخصصين بدراسة الشريعة الاسلامية ذلك أن علم المقاصد لا يقف عند جزئيات الشريعة وحدها بل يتجاوزها الى الكليات والأهداف التي خلق الانسان من أجلها فهو يركز على الغايات المهمة التي خلقنا الله عز وجل من أجل تحقيقها ألا وهي عبادة الله عزوجل قال تعالى : (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) فالناظر في علم المقاصد سيدجد أن هذا العلم نشأ بشكل متدرج من عهد النبي صلى الله عليه وسلم حتى عصرنا هذا كما سنبين ذلك بشكل موضح في المقال بإذن الله تعالى .

أهداف البحث :

1. تنبيه الدارسين والباحثين في مجال الشريعة الإسلامية إلى أهمية هذا العلم وضرورته القصوى في استنباط الأحكام الشرعيةية .
2. إعطاء المتلقي خلفية شاملة عن الموضوع من زمن انتشائه إلى يومنا هذا .

خطة البحث :

قسمت هذا البحث إلى مبحثين وكل مبحث تحته مطلبين

المبحث الأول :أهمية علم المقاصد

المطلب الأول : مفهوم مقاصد الشريعة

المطلب الثاني :مراحل تطور علم المقاصد

المبحث الثاني :أقسام المقاصد الشرعية

المطلب الأول :المقاصد العامة والخاصة والجزئية

المطلب الثاني : المقاصد الضرورية والحاجية والتحسينية

المبحث الأول : أهمية علم المقاصد

تكمّن أهمية علم المقاصد في كونه علما تعرف به مقاصد الشارع من تشريع الأحكام في جميع الأزمنة ذلك أن الشريعة الإسلامية شريعة صالحة لكل زمان ومكان بحيث أنه إذا نزلت نازلة في أي زمان فالشريعة الإسلامية قادرة على وجود حلول لتلك النازلة وذلك باجتهاد العلماء الربانيين في استنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة اللذين هما أصل الشريعة ومنبعها الصافي الذي تستمد منه جميع الأحكام المتعلقة بصلاح العبد في الدنيا والآخرة فمن الوسائل التي تعين العلماء على استنباط تلك الأحكام هي علم المقاصد فهو علم ليس بالهين لا يفهمه إلا أكابر الفقهاء والأصوليين.

المطلب الأول : مفهوم مقاصد الشريعة

ينقسم هذا المفهوم إلى لفظين لفظ مقاصد ولفظ شريعة وسنتحدث عنهما بإذن الله :

مقاصد وهي من مادة " قصد: والقصد: استقامة الطريق. قصد يقصد قصدا، فهو قاصد. وقوله تعالى: (وعلى الله قصد السبيل) ، أي على الله تبيين الطريق المستقيم والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة، ومنها جائز أي ومنها طريق غير قاصد. وطريق قاصد: سهل مستقيم. وسفر قاصد: سهل قريب³ والمقاصد كذلك جمع مقصد وهي مصدر ميمي من قصد يقصد قصدا ومن معاني القصد كذلك التوسط وعدم الإفراط والتقريط ومنه قوله (واقصد في مشيك)⁴ وأما لفظ الشريعة فهو في اللغة العربية من مادة " شرع الوارد يشرع شرعا وشروعا: تناول الماء بفيه وشرعت الدواب في الماء تشرع شرعا وشروعا أي دخلت . والشريعة : موضع على شاطئ البحر تشرع فيه الدواب . والشريعة والشرعة : ما سن الله من الدين وأمر به كالصوم والصلاة والحج والزكاة وسائر أعمال البر ومنه قوله تعالى

(ثم جعلناك على شريعة من الأمر) وقوله (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) قيل في تفسيره : الشرعة الدين ، والمنهاج الطريق ، وقيل : الشرعة والمنهاج جميعا الطريق ، والطريق ههنا الدين .⁴ وأما معناها في الاصطلاح فلا يبعد عن معناها في اللغة فهي في الاصطلاح بمعنى المنبع التي تستقى منه جميع العلوم التي بها سعادة العبد وفلاحه في الدنيا والآخرة.²

(3) أبو الفضل جمال الدين ابن منظور لسان العرب دار صادر - بيروت ط3 1414 هـ ج 3 ص 353

(4) المرجع نفسه ج8 ص 176 .

وأما مقاصد الشريعة بهذا التركيب فلم نجد له تعريفات واضحة عند علماء الأصول في العصور الأولى وإنما وجدنا لها بعض المفردات التي تتعلق بأقسامها وأمثلتها فمنهم من ذكر الضروريات الخمس ومنهم من ذكر الحاجيات والتحسينيات وغير ذلك . فالأستاذ الدكتور نور الدين الخادمي نقل عدة تعريفات لها من قبل العلماء المعاصرين حيث ذكر أنها لقيت اهتماما واسعا من قبل الدكاترة والباحثين المعاصرين حيث قال " وقد وردت عدة تعريفات لهذا العلم نوردها فيما يلي :

عرفها الشيخ محمد طاهر ابن عاشور : بأنها المباني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها؛ بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغاياتها العامة والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها ويدخل في هذا معان من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام؛ ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها . وعرفها علال الفاسي بقوله : المراد بمقاصد الشريعة الإسلامية: الغاية منها والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها "5 والخلاصة أن المقاصد الشرعية هي الأحكام التي تترتب عليها مصالح العباد في المعاش والمعاد فمثلا المقصد من الصوم هو التقوى والمقصد من الزواج هو حفظ الفرج وعدم الوقوع في الحرام وإنجاب الذرية الصالحة والمقصد من الجهاد هو حفظ الإسلام والذب عن الأمة وهكذا³

المطلب الثاني : مراحل تطور علم المقاصد

لم يكن علم المقاصد في العصور الأولى بارزا بقدر ما هو بارز اليوم في عصرنا فهو بهذا اللفظ متداول من زمن الصحابة والتابعين حيث كان منثورا ومبسوطا غاية البسط في الكتاب والسنة إلا أن هذا العلم لم يحظ بالتدوين المطول من قبل العلماء الراسخين في تلك القرون وإن كانوا يستعملونه في اجتهاداتهم وفتاواهم التي يفنون بها غير أنه لم يكن يستعمل كلقب علمي له اصطلاحاته ودلالاته اللغوية والشرعية . فالصحابية في زمنهم كانوا يقومون بأعمال تدل على عملهم بمقتضى هذا الفن المسمى بعلم المقاصد وإن كانوا لا يستشعرونه كاستشعارنا نحن اليوم له إلا أنه كامن في تلك الأعمال التي يقومون بها . قال الإمام أحمد : " الصحابة كانوا يحتجون في عامة مسائلهم بالنصوص كما هو مشهور عنهم وكانوا يجتهدون رأيهم ويتكلمون بالرأي ويحتجون بالقياس " ويذكر أحمد أن ذلك العمل بالقياس يعد من قبيل العمل بالمقاصد فيقول " وهما من باب فهم مراد الشارع "6 ومن أعمال الصحابة والتابعين التي تدل على

(5) نور الدين الخادمي علم المقاصد الشرعية مكتبة العبيكان - الرياض ط1 1421 هـ ص 16 .

عملهم بالمقاصد جمع القرآن في مصحف واحد وصلاة التراويح وتقسيم الغنائم وقتل الجماعة بالواحد وتضمين الصناعات إلى غير ذلك⁴.

أما ما بعد عصر الصحابة والتابعين فقد ورد لفظ المقاصد والغايات في كثير من كتب المتقدمين من العلماء من ذلك ما روي عن إبراهيم النخعي رحمه الله أنه كان من أصحاب الرأي، وكان يُكثر من استعمال القياس والتعليل وكان يقول: "إن أحكام الله تعالى لها غايات وحكم هي راجعة إلينا" 7 وقد عرف عن الأئمة الأربعة مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد اهتمامهم الواسع بعلم المقاصد فهم وإن كانوا لم يؤلفوا فيه بشكل مستقل إلا أن الدارس لكتبهم سيلاحظ أن هناك نظرة مقاصدية لا بأس بها ويتضح ذلك جليا في أصولهم التي بنوا عليها مذاهبهم كالأستحسان والمصلحة المرسلة وسد الذرائع والقياس ومسالك العلة والعرف فهذه الأصول لها ارتباط وثيق بعلم المقاصد.

ثم إنه بعد ذلك تتابعت تأليف العلماء في هذا المجال شيئا فشيئا بدءا بالإمام الجويني رحمه الله الذي يعتبر من العلماء الربانيين الذين وضعوا الأساس لهذا الفن في كتابه البرهان فالمطالع لهذا الكتاب رغم صعوبة لغته يلاحظ كثرة استعمال الجويني للفظ المقاصد والغرض والمقصود إلى غير ذلك مما يدل على أنه الفضل الواسع في نشر هذا الفن ومن أمثلة ذلك قوله "ومن لم ينتظن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي، فليس على بصيرة في وضع الشريعة"⁸.

وقد نص الدكتور أحمد الريسوني على ذلك قائلا: "يعتبر إمام الحرمين" أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني حلقة كبيرة، ومحطة بارزة، في مسيرة علم أصول الفقه، وهذه حقيقة معروفة مسلمة في تاريخ هذا العلم ولا تحتاج إلى برهان أكثر من "البرهان" نفسه فقد أصبح "البرهان" منطلق الكتابة والتأليف في أصول الفقه لمن بعده، مثلما كانت "الرسالة" للإمام الشافعي، منطلق الكتابات الأصولية خلال القرنين الثالث والرابع، بل إلى أيام أبي المعالي، حيث إن والده - المتوفى سنة 438هـ - هو أحد شراح الرسالة⁹. ثم إنه بعد الإمام الجويني جاء تلميذه الإمام أبي حامد الغزالي الذي طور منهجية شيخه في هذا الفن ووسعها فعندما تطالع كتابه المستصفى مثلا ستلاحظ تأثره بشيخه الجويني فقد نشر أفكاره

(6) أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة ، مجموع الفتاوى ، مجمع فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة ط 1 1425 هـ ج 19 ص 585 - 586 .

(7) حمادي العبيدي ، ابن رشد وعلوم الشريعة ، دار وحي القلم - دمشق ط 1 1434 هـ ص 102 .

(8) أبو المعالي ركن الدين الملقب بإمام الحرمين ، البرهان في أصول الفقه دار الكتب العلمية - بيروت ط 1 1418 هـ ج 1 ص 295 .

وأراه في جميع كتبه وطورها تطويرا ملحوظا حيث أضاف ونقح فكان له هو كذلك الفضل السابق في تطوير هذا الفن وقد كان أيضا صاحب المكانة العالية في العناية بأصول الفقه ومقاصد الشريعة الإسلامية.⁵

وقد تعرض لذكر المقاصد في كتابه المستصفي في سياق كلامه عن المصلحة المرسلة حيث قال " نعني بالمصلحة: المحافظة على مقصود الشارع"10 وكقوله "وإذا فسرنا المصلحة بالمحافظة على مقصود الشرع فلا وجه للخلاف في اتباعها. بل يجب القطع بكونها حجة"11. ثم إنه لا يفوتني التنبيه هنا إلى أن الإمام الغزالي في تقسيمه للضروريات قسمها تقسيما واضحا منهجيا حيث كان في غاية الوضوح والبيان وذلك بالتنبيه على أن هذه الضروريات وهي الدين والنفس والمال والعرض والعقل يجب حفظها في عامة الشرائع السماوية . وقد كان الإمام الغزالي في تقسيمه هذا للضروريات وتنقيحه للمقاصد ودوره البارز فيها منهاجا وقدوة لمن بعده من علماء الأصول . ثم إنه بعد الإمام الغزالي رحمه الله جاء الإمام الكبير فخر الدين الرازي رحمه الله الذي حمل لواء هذا الفن بعد الغزالي والذي يمكننا باختصار شديد أن نقول إنه في كتابه المحصول قد لخص مادكرة الغزالي والجويني ومن سبقه من العلماء في هذا المجال إلا أنه مما يلاحظ على الإمام فخر الدين الرازي أنه لا يلتزم بالترتيب الذي ذكره الغزالي في الضروريات الخمس بل حتى أنه لم يذكر فيها ترتيبا واحدا فتارة يقدم النفس على الدين وتارة يؤخرها ومما يلاحظ عليه كذلك أنه يعبر بالنسب بدل النسل مع أن الأصح التعبير بالنسل.⁶

ثم جاء بعد ذلك الإمام سيف الدين الأمدي الذي ذكر هو كذلك في كتابه الإحكام في أصول الأحكام أهمية المقاصد ودورها البارز في استنباط الأحكام الشرعية إلا أن الأمدي عمل عملا جديدا لم يسبق له وهو إدخاله المقاصد في باب الترجيحات وخاصة الترجيح بين الأقيسة المتعارضة حيث نص على ترجيح المقاصد الضرورية على المقاصد الحاجية

(9) د . أحمد الريسوني , نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي , الدار العالمية للكتاب الإسلامي - الرياض ط2 1412هـ ص 33 .

(10) أبو حامد الغزالي , المستصفي , دار الكتب العلمية - بيروت ط1 1413هـ ج1 ص 281 .

(11) المرجع نفسه ج1 ص 311 .

(12) سيف الدين الأمدي , الإحكام في أصول الأحكام . المكتب الإسلامي - دمشق ط2 1402 هـ ج3 ص 393 .

(13) عز الدين بن عبد السلام الملقب سلطان العلماء . قواعد الأحكام في إصلاح الأنام دار الكتب العلمية - بيروت ط1 1414هـ ج1

ص 72 .

وترجيح المقاصد الحاجية على المقاصد التحسينية وهكذا . ومما يجب التنبيه عليه أن الإمام الأمدي عند سرده للضروريات الخمس لم يخالف في ترتيبها ترتيب الإمام الغزالي على عكس ما فعله الإمام فخر الدين الرازي . حيث قال " المقاصد الخمسة التي لم تخل من رعايتها ملة من الملل، ولا شريعة من الشرائع هي: الدين والنفس، والعقل، والنسل، والمال"12. ثم جاء بعد ذلك سلطان العلماء عز الدين بن عبدالسلام رحمه الله في كتابه قواعد الأحكام في إصلاح الأنام والذي تكلم فيه عن المصالح والمفاسد بشكل مطول فالمطالع لهذا الكتاب سيدرك أهمية المصالح والمفاسد ذلك أن الشرع لم يحرم شيئاً إلا لوجود مفسدة فيه ولم يحلل شيئاً إلا لوجود مصلحة فيه وهذا هو علم المقاصد حيث يقول عند كلامه على المصالح والمفاسد " فمصالح الآخرة: الحصول على الثواب، والنجاة من العقاب. ومفاسدها: الحصول على العقاب، وفوات الثواب وأما مصالح الدنيا: فما تدعو إليه الضروريات أو الحاجات، أو التتمات والتكميلات. وأما مفاسدها. ففوات ذلك بالحصول على أضراده"13. فالدارس لهذا العلم سيدرك أن للشرع في التحريم والتحليل مقاصد جلية وغايات نبيلة لا يطلع عليها إلا من هو خبير بأقوال الفقهاء والأصوليين .

ثم بعد ذلك جاء شيخ المالكية في عصره وهو الإمام شهاب الدين القرافي رحمه الله تلميذ الإمام السالف الذكر عز الدين بن عبد السلام حيث ذكر في كتابه الفروق القواعد الفقهية ودلالاتها على المقاصد والأحكام وهو متبع لمن قبله في تقسيمه للضروريات إلا أنه في كتابه تنقيح الفصول ذكر العرض كضروري سادس للضروريات الخمس بصيغة التمريض حيث قال " الكليات الخمس، وهي: حفظ النفوس، والأديان، والأنساب، والعقول، والأموال. وقيل: الأعراس"14. والذي يظهر أن الإمام القرافي يخالف الإمام تاج الدين السبكي فهو لا يتبنى هذه الإضافة على الإطلاق⁷.

ثم جاء الإمام بن القيم الجوزية رحمه الله وألف كتابه إعلام الموقعين وهو من أنفس الكتب وأبرزها في علم أصول الفقه ولم يزل العلماء يؤلفون في هذا المجال إلى أن انتهى المطاف عند فارس هذا الميدان وحائز قصب السبق في الرهان الإمام الكبير أبو إسحاق الشاطبي رحمه الذي يعتبر صانع هذا الفن ومبتكره على الإطلاق فهو وإن كان من العلماء المتأخرين إلا أنه كان من الذين صنفوا في هذا الفن خاصة وكان لهم الدور البارز فيه وذلك في كتابيه الموافقات والاعتصام حيث تكلم في كتابه الموافقات عن مقاصد الشارع ومقاصد المكلف وبسط القول فيهما حيث قال: "تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام: ضرورية وحاجية وتحسينية"15.

14) شهاب الدين القرافي . شرح تنقيح الفصول ، شركة الطباعة الفنية المتحدة - القاهرة ط1 1393 هـ 391 .

15) أبو إسحاق الشاطبي ، الموافقات دار بن عفان - القاهرة ط1 1417 هـ ج2 ص 5 .

16) محمد طاهر بن عاشور ، مقاصد الشريعة الإسلامية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر 1425 هـ ج3 ص 193 .

ثم إنه بعد الإمام الشاطبي رحمه الله وقع طمس لهذا الفن المسمى بعلم المقاصد قرونا عديدة إلى أن قبض الله له الشيخ الإمام محمد طاهر بن عاشور رحمه الله حيث ألف فيه كتابه مقاصد الشريعة الإسلامية والذي نبه فيه إلى الحاجة الماسة للتأليف في هذا الفن الذي له الدور البارز في العملية الاجتهادية واستنباط الأحكام الشرعية . وقد نبه فيه كذلك إلى أن المقصد العام من التشريع هو حفظ الموارد البشرية حيث قال " إذا نحن استقرينا موارد الشريعة الإسلامية الدالة على مقاصدها من التشريع استبان لنا - من كليات دلائلها، ومن جزئياتها المستقرة - أن المقصد العام من التشريع فيها هو حفظ نظام الأمة، واستدامة صلاحه بصلاح المهيمن عليه وهو نوع الإنسان. ويشمل صلاحه وصلاح عقله وصلاح عمله وصلاح ما بين يديه من موجودات العالم الذي يعيش فيه " 16

ثم توالى تأليف العلماء المعاصرين بعد ذلك فقد ألف الإمام علال الفاسي رحمه الله كتابه مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها وكذلك الدكتور أحمد الريسوني ألف كتابه نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي وكذلك الدكتور يوسف القرزاوي فبتكاتف جهود هؤلاء العلماء والدكاترة الباحثين أصبح علم المقاصد الشرعية محط أنظار كل باحث ودارس لأصول الفقه فقد امتلأت المكاتب الإسلامية اليوم بالبحوث والرسائل الجامعية التي جل تمحورها حول أهمية هذا العلم ودوره البارز في المعاملات العصرية والاجتهادات الفقهية والنوازل المعاصرة التي صار من الصعب أن يفتي فيها عالم واحد كما كان في الزمن الأول فقد صارت هناك اليوم مجتمعات فقهية هي التي لها الصدارة في كتابة فتوى حول هذه النوازل الحديثة وصار هناك ما يسمى بالاجتهاد الجماعي الذي لم يكن في العصور السالفة بل كان هناك ما يسمى بالاجتهاد الفردي إلا أنه أصبح متعذرا في هذا الزمن لصعوبة اجتهاد الفرد في المسائل المتجددة لهذا السبب وجد الاجتهاد الجماعي .

المبحث الثاني : أقسام المقاصد الشرعية

تنقسم المقاصد عند الأصوليين إلى أقسام عديدة ومختلفة جدا فمثلا الإمام الشاطبي رحمه الله في الموافقات قسمها إلى قسمين مقاصد الشارع ومقاصد المكلف وهذا التقسيم إنما هو باعتبار محل صدورها وهو الذي عبر عنه بقوله "والمقاصد التي ينظر فيها قسمان أحدهما يرجع إلى قصد الشارع والآخر يرجع إلى قصد المكلف" 17 فالقسم الأول من هذه المقاصد هو الذي يتمثل إجمالا في جلب المصالح ودرء المفاسد في الدارين والقسم الثاني هو الذي يتمثل في قصد المكلف وفعله هل هو موافق لمقاصد الشريعة أو مخالف لها . وهناك تقسيم آخر لها وهي المقاصد الضرورية والحاجية والتحسينية وهذا التقسيم أتى به الإمام الشاطبي في الموافقات تحت القسم الأول من المقاصد وهو مقاصد الشارع ونهج

على ذلك النهج في التأليف العلماء الذين جاءوا بعده وسنتكلم عنه بالتفصيل في المطلب الثاني من هذا المبحث بإذن الله تعالى .

المطلب الأول : المقاصد العامة والخاصة والجزئية

تكلم المتأخرون من العلماء عن هذا النوع من المقاصد وقسموه إلى قسمين المقاصد العامة والمقاصد الخاصة حيث يعنون بالمقاصد العامة التي يلاحظ وجودها في جميع مجالات الشريعة وأبوابها بحيث لا يختص بوجودها بباب معين ولا مجال خاص من مجالات الشريعة الإسلامية وهي تنقسم بهذا التقسيم باعتبار مدى شمولها لمجالات الشريعة المختلفة وقد عرفها كثير من العلماء منهم الإمام محمد طاهر بن عاشور حيث يقول "المقاصد العامة هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أصول التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، وتدخل في هذا أوصاف الشريعة وغاياتها العامة، والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها، كما تدخل في هذا أيضاً معان من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها" 18 ويدخل في هذا القسم من المقاصد العامة جميع أوصاف الشريعة السمحة كالفطرة واليسر وكذلك غايات الشريعة العامة كجلب المصالح ودرء المفاسد ورفع الحرج والضرر عن الناس والذي تمثله القاعدة الفقهية لا ضرر ولا ضرار . ولهذه المقاصد شروط ذكرها الدكتور نعمان جغيم وهي :

أ : " أن تكون ثابتة: والمراد بالثبوت أن يكون تحقيقها للمصلحة جلب نفعاً عاماً أو دفع ضرراً مجزوماً بتحقيقه أو مظنوناً ظناً قريباً من الجزم .

ب : أن تكون ظاهرة: والمراد بالظهور أن يكون المقصد واضحاً، بحيث لا يختلف الفقهاء في تحديده والاعتداد به، إذ لا يُعقل أن يُوصف مقصد ما بالعموم مع خفائه وكونه محلّ خلاف كبير بين الفقهاء .

ج : أن تكون منضبطة: أي أن يكون للمقصد "حدّ معتبر لا يتجاوزه، ولا يقصر عنه، بحيث يكون القدر الصالح منه لأن يُعتبر مقصداً شرعياً قدرًا غير مشكك" أي غير متفاوت الوجود في أفراده" 19 فهذه الشروط التي ذكرها الدكتور نعمان جغيم إذا نظرنا فيها نظرة معتبرة علمنا أنه ليس كل شيء يدخل في المقاصد العامة لأن ما اختلف فيه شرط من هذه الشروط لا يعتبر أبداً من المقاصد العامة .

وأما المقاصد الخاصة: فيمكن استخلاص تعريفها من تعريفنا للمقاصد العامة وذلك أنها أخص من المقاصد العامة فيمكن مثلاً أن نقول إن المقاصد الخاصة هي المعاني والحكم الملحوظة في باب من أبواب التشريع مثل مقاصد الشارع في باب المعاملات والعقوبات وكذلك نظام إقامة الأسرة والمسائل الخاصة المتعلقة بالشهادة والقضاء إلى غير ذلك وهذا التعريف يمكن القول بأنه مقتبس من تعريفنا للمقاصد العامة ذلك أن بين المقاصد العامة والخاصة عموم وخصوص من وجه لا يلاحظه كثير من الدارسين والباحثين اليوم.

وأما المقاصد الجزئية: فيمكن القول بأنها أدق من المقاصد الخاصة وذلك أنها تتعلق بكل جزئية في باب من أبواب الشريعة قال الدكتور مسعود اليوبي " المقصود بالمقاصد الجزئية هي المقاصد المتعلقة بمسألة معينة دون غيرها "20 وقد عرفها الدكتور علال الفاسي كذلك بقوله " وهي الحكم والأسرار التي راعاها الشارع عند كل حكم من أحكامه المتعلقة بالجزئيات "21

المطلب الثاني : المقاصد الضرورية والحاجية والتحسينية

تنقسم المقاصد بالنظر إلى الموضوع الذي تدل عليه إلى ضرورية وحاجية وتحسينية وسنتكلم عنها جميعاً بحول الله وقوته:

أولاً : المقاصد الضرورية : وقد عرفها كثير من العلماء بأنها المقاصد التي يجب تحصيلها لكي يقوم صلاح الدين والدنيا وذلك من أجل سعادة الإنسان وفلاحه في الدنيا والآخرة . وقد قسمها العلماء إلى خمسة أقسام كما بينا ذلك سابقاً وهي التي تعرف بالكليات الخمس وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال .

فحفظ الدين : هو أرقى هذه الكليات الخمس وأكبرها على الإطلاق ومعناه هو تثبيت دعائم الإسلام وأركانه في الحياة البشرية حتى يرسخ في أذهانها رسوخاً قوياً بحيث لا تعود بعده إلى ارتكاب الفواحش والمنكرات ومن أجل حفظ هذا

(19) د . نعمان جغيم , طرق الكشف عن مقاصد الشارع ط1 دار النفائس - الأردن 1435هـ ص 27-28 .

(20) محمد سعد بن أحمد اليوبي , مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية , ط1 دار الهجرة - السعودية 1418هـ ص 425 .

(21) د . علال الفاسي , مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها , ط2 دار السلام - مصر 1435هـ ص 3

الضروري المهم شرع الله له الإيمان وفرض له أركان الإسلام الخمس وهي النطق بالشهادتين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت فهذه هي دعائم الإسلام الخمس التي من حافظ عليها أمن على دينه .

وحفظ النفس: هو ثاني هذه الكليات الخمس ومعناه حفظ النفس البشرية من كل ما يسبب لها الأضرار في الدنيا والآخرة ذلك أن الله تبارك وتعالى كرم هذا الإنسان البشري وفضله على كثير من خلقه وخلقه أحسن خلقه قال تعالى (ولقد كرمتنا بني آدم) 22 وقال تعالى (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) 23 ومن أجل حفظ هذا الضروري شرع الله أموراً كثيرة وهي تحريم القتل وتشريع القصاص ومحاربة السراق وقطاع الطرق ومحاربة المحاربين وتحريم كل ما يزي بالإنسان البشرية من التشويه وبيع أعضائها وغير ذلك مما حرّمه الله تبارك وتعالى من أجل حفظ نفس هذا الكائن المسمى بالإنسان⁹.

وحفظ العقل: هو الكلية الثالثة من الكليات الخمس التي أقرها الإسلام واهتم بها اهتماماً كبيراً ومعناه حفظ عقل الإنسان من كل ما يضره من المسائل التي حرّمها الشرع كالمسكرات والمخدرات وذلك أن العقل هو مناط التكليف في الشريعة الإسلامية ذلك أن الشارع جعل جميع أوامره مخاطب بها العقلاء فقط دون غيرهم كما قال العلامة ابن عاشر في نظمه :

وكل تكليف بشرط العقل مع البلوغ بدم أو حمل²⁴

ولذلك جعل العقل هو مناط التكليف وإلا فالمجنون غير مخاطب شرعاً وكذلك العقل هو مناط التعامل بين الناس واكتساب التجارب منهم وقد أثنى الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز على أهله ونبيه على أنهم هم الذين يتذكرون ويتعظون فقال (إنما يتذكر أولوا الألباب)²⁵

(22) سورة الإسراء الآية 70

(23) سورة التين الآية 4

(24) العلامة عبد الواحد بن عاشر ، المرشد المعين على الضروري من علوم الدين ط1 دار الكتب العلمية 1300 هـ .

(25)

(26) سورة الملك الآية 15

وحفظ النسل : وهو الضروري الرابع من الضروريات الخمس ومعناه التوالد والتكاثر من أجل إعمار الكون ونعني بحفظ النسل في الحقيقة حفظ النسب وذلك عن طريق العلاقة الزوجية الشرعية التي تتمثل في النكاح الصحيح المكتمل الأركان والشروط وذلك ليعلم من هو أب كل مولود أتى لهذه الدنيا هل أتى عن طريق شرعية كالزواج أم عن طريق غير شرعية كالزنى والعياذ بالله وقد شرع الله تبارك وتعالى لحفظ هذا الضروري أموراً كثيرة منها تحريم الزنا إلى غير ذلك من الأمور البهيمية التي تمجها نفس الإنسان الشريف المتمسك بالأخلاق الفاضلة والقيم العليا .

وحفظ المال : هو الضروري الخامس من الضروريات الخمس ومعنى حفظه هو إنمائه عن طريق مشروع ليس بمحرم وصيانته من الأسباب التي تؤدي إلى ضياعه وتلفه وضمانه . والمال كما هو معروف هو قوام حياة الإنسان لذلك عده الشارع مقصداً شرعياً وذلك لدلالة النصوص والأحكام الشرعية على ذلك من ذلك قوله تعالى : (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) 26 ومنها نهي عن التبذير والإسراف في قوله تعالى (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً) 27 ومن أجل حفظ هذا الضروري حرم الله تبارك وتعالى السرقة ووضع حداً لها فقال (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وحرم كذلك الربا والغش وأكل أموال الناس بالباطل قال تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) .

ثانياً : المقاصد الحاجية

وهي المقاصد التي تكون الناس بحاجة إليها إلا أنها مع قدر الحاجة الماسة إليها لاتصل إلى حد الضرورة كما قال الإمام الجويني رحمه الله "الوصف الحاجي هو ما يتعلق بالحاجة العامة، ولا ينتهي إلى حد الضرورة" 30 وكما عرفها الأصفهاني بقوله "والمصلحيمتضمن لحفظ مقصود هو في محل الحاجة" 31 وهي حسب الترتيب تقع بعد المقاصد

27 (سورة الإسراء الآية 27

28) سورة المائدة الآية 38

29) سورة البقرة الآية 188

الضرورية فالعلماء يعتبرون ترك هذه المقاصد غير مفوت لمصالح الدين والدنيا إلا أنه يوقع الإنسان في المشقة العظيمة
11 .

ومن أمثلتها :

- رخص التخفيف في السفر والمرض .

= السلم : وهو عقد على موصوف في الذمة أجل بثمن عاجل .

= تضمين الصناع وهو ضمان مايتلفه أصحاب الصنائع .

= دية العاقلة وهي أن تجعل دية الخطأ على عاقلة المخطئ؛ وذلك لو كان عليه وحده لتضرر بذلك كثيرًا .

ثالثًا : المقاصد التحسينية

هذه المقاصد تقع في الترتيب بعد المقاصد الضرورية والحاجية وهي التي تتم بها سعادة الإنسان وفلاحه في الدنيا والآخره وتسمى بالمقاصد التكميلية أو الكمالية وقد عرفها الإمام الشاطبي رحمه الله بقوله "إنها الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأحوال المذنبات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق"32 وقد ذكر الدكتور نور الدين الخادمي عدة أمثلة عليها حيث قال "التحلي بأداب الأكل والشرب واللباس والدخول والخروج، وقضاء الحاجة، والنوم، وغير ذلك من الآداب والفضائل وكذلك سلب العبد منصب الشهادة والإمامة "33 والتقرب والتطوع بالنوافل والقربات، والخيرات والصدقات

فهذه الأمثلة وغيرها راجعة إلى مكارم الأخلاق ومحاسن العادات وهذه الأوصاف زائدة على أصل المصالح التي تدل عليها المقاصد الضرورية والحاجية إذ ليست تجري مجرى الحاجي والتحسيني وإنما تجري مجرى التحسين والتكميل .

(30) الجويني البرهان في أصول الفقه المرجع السابق ج2 ص 934 .

(31) شمس الدين الأصفهاني ، شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول ، ط1 مكتبة الرشد - الرياض 1420 هـ ج2 ص 685 .

(32) الشاطبي المرجع السابق ج2 ص 11 .

(33) نور الدين الخادمي المرجع السابق ص 90

خاتمة :

إن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي أن علم المقاصد الشرعية علم وإن كان قديما في حد ذاته إلا أنه جديد في نفس الوقت حيث بدت جذوره الأولى في عصر الصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء المتقدمين إلا أنه لم تظهر أماراته ظهورا بينا إلا بعد القرن الرابع الهجري مع كوكبة من العلماء كالإمام الغزالي والإمام فخر الدين الرازي والإمام سيف الدين الأمدى وغيرهم ثم لم تزل تلك البوادر تحتاج إلى من يوضحها أحسن توضيح إلى أن قبض الله لها الإمام أبإسحاق الشاطبي رحمه الله فأفردتها بالتأليف فكفى مؤنتها الجميع جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيرا ثم أتى بعد ذلك من العلماء المعاصرين من أفردها بالتأليف كذلك باعتبارها فنا مستقلا عن أصول الفقه كالإمام ابن عاشور والإمام علال الفاسي والدكتور يوسف القرضاوي والدكتور أحمد الريسوني وغيرهم .

المراجع :

أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي الجامع لأحكام القرآن ، الناشر دار الكتب المصرية القاهرة . / الطبعة الثانية .1964
محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منطور الأنصاري الرويفعى الإفريقي المتوفى: 711هـ لسان العرب الناشر دار صادر -بيروت . / الطبعة الثالثة 1414هـ .

- شيخ الإسلام أحمد بن تيمية . مجموع الفتاوى الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية
/ الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م
- حمادي العبيدي ابن رشد وعلوم الشريعة . الناشر: دار الفكر العربي للطباعة والنشر / الطبعة الأولى 1900 م .
- أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن محمد الجويني الملقب بإمام الحرمين (478هـ) البرهان في أصول الفقه الناشر: دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان / الطبعة الأولى 1418 هـ .
- أحمد الريسوني نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي الناشر: الدار العالمية للكتاب الإسلامي / الطبعة الثانية 1412 هـ .
- أبو حامد محمد بن حامد الغزالي الطوسي (505هـ) المستصفي الناشر : دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى 1413 هـ .
- علي بن محمد الأمدي الأحكام في أصول الأحكام الناشر : المكتب الإسلامي دمشق - بيروت / الطبعة الثانية 1402 هـ .
- أبو محمد عز الدين بن عبد السلام الدمشقي (ت 660هـ) الملقب بسلطان العلماء . قواعد الأحكام في إصلاح الأنام . الناشر : مكتب
الكلية الأزهرية = القاهرة / الطبعة الجديدة 1414 هـ .
- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت 684هـ) شرح تنقيح الفصول . الناشر : شركة الطباعة الفنية المتحدة / الطبعة
الأولى 1393 هـ .
- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي (ت 790هـ) . الناشر : دار بن عفان / الطبعة الأولى 1417 هـ
- محمد طاهر بن عاشور (ت 1393هـ) الناشر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر / الطبعة الأولى 1425 هـ
- الدكتور نعمان جغيم طرق الكشف عن مقاصد الشرع . الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع -الأردن / الطبعة الأولى 1435 هـ.
- الدكتور محمد علال الفاسي مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها الناشر : دار العرب الإسلامي / الطبعة الأولى .
- محمد سعد بن أحمد بن مسعود البيهقي . مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية . الناشر : دار الهجرة / الطبعة الأولى
1418 هـ .
- نور الدين بن مختار الخادمي . علم مقاصد الشريعة . الناشر : مكتبة العبيكان / الطبعة الأولى 1421 هـ .